دواعي ومبررات إصلاح الإرشاد الزراعي في اليمن

السيد / نبيل أحمد محمد الخشيبري،أ.د/بهجت محمدعبدالمقصود**
أ.د/ سامية عبدالسميع هلال ،د/خليل منصور*
دراسات عليا- قسم المجتمع الريفي والارشاد الزراعي
كلية الزراعة- جامعة أسيوط
مدير عام نشر التقنيات – هيئة البحوث الزراعية اليمنية

الملخص:استهدفت الدراسة بصفة أساسية التعرف على واقع الإرشادالزراعي في اليمن من خلال استطلاع آراء كل من إلاخصائين الأكاديميين في كلية الزراعة و الباحثيين الزراعيين بهيئة البحوث الزراعية والمديرين والمشرفيين العاملين بالإرشاد الزراعي عن ضرورة مراجعة النظام الارشادي في اليمن، وذلك وفق معايير دليل عمل الجودة الشاملة للنظام الإرشادي والاستراتيجية المقترحة من منظمة الاغذية والزراعة العالمية FAO لاطار عمل لواضعى السياسات في البلدان النامية لتفعيل واصلاح الانظمه الارشاديه في العالم. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلي واستخدمت الأدوات الاحصائية مثل النسبة المئوية ومربع كاى لمعالجة البيانات وتفسيرها ومناقشتها،واشتملت عينة الدراسة الاستطلاعية على ٦٣ مبحوثاً (٢١لكل فئه)، وبلغ اجمالي العينة التطبيقية النهائية (٢١٥) مبحوث مقسمة إلى (٣٧) مبحوث من الأكاديمين الزراعيين ، و(٥١) مبحوث من الباحثين الزراعيين ، و(١٢٧) مبحوث من المدراء والمشرفيين العاملين بالارشاد الزراعي . وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :
ضرورة مراجعة نظام الارشاد الزراعي في اليمن باعتباره جزء من المسلمات المنطقية التي لاتحتاج إلى جهد للاجابة عليها ، وذلك وفقاً لاراء مايقرب من ثلثين العينة (٦٠.٧ %) أما من حيث الأسلوب الارشادي الزراعي الأمثل لليمن، فقد استقر حوالى ثلاثة أرباع العينة البحثية (٧٤.٩ %) على أن الأسلوب الارشادي الزراعي العام هو الاكثر فاعلية (تاثيراً) في تعليم الزراع ، في حين يأتي أسلوب الإرشاد الزراعي الخاص كأسلوب أكثر كفاءة في إجراءات الوصول للزراع لتحقيق التغطية الإرشادية (٦٤.٢ %) من المبحوثين. وبالاعتماد على النتائج الميدانية توصى الدراسة بضرورة مراجعة واصلاح النظام الارشادي في اليمن واعادة هيكلة جهاز الارشاد الزراعي كل فترة زمنية مناسبة، كذلك ينبغي الأخذ بمبدأ تعددية تقديم الخدمة الارشادية وتشجيع المنافسة لتحسين الخدمات الارشادية للزارع .

التحكيم:أ.د/أحمد عبداللطيف إبراهيم أ.د/ عبدالصمد محمد على

مقدمة :

يمثل القطاع الزراعي في اليمن أهمية كبيرة فهو القطاع الأول في الاقتصاد الوطني حيث يستوعب حوالي (٣٣%) من إجمالي قوة العمل في الريف، ويسهم في الإنتاج المحلي بحوالي ١٩.٢%،وحوالي ٥٦.٦% من الصادرات غير النفطية، ألا أنه مع ذلك كان من أكثر القطاعات التي تأثرت سلباً بالإصلاح الاقتصادي، وذلك لاحتوائه على نسبة من الفقراء تضم صغار الزراع، والمشتغلين بالزراعة ويمثلون حوالي ٧٣.٥ % من سكان اليمن. (أبي سمرا ، ٢٠٠٥: ١٩).

وقد فرضت مرحلة الأصلاح الاقتصادي توجهات جديدة ركزت على أهمية إشراك المستهدفين في صنع القرار على كافة المستويات باعتباره الضمانة الأساسية لاستغلال الموارد الطبيعة المتاحة بشكل كفء وفاعل لتمكين القطاع الخاص والتعاوني من لعب دوراً هاماً في زيادة الإنتاج وتقديم الخدمات بما يتيح لمؤسسات الدولة الزراعية مجالاً للتركيز على الجوانب الفنية المرتبطة باحتياجات المستهدفين، لتتمكن وزارة الزراعه من القيام بدورها التخطيطي والتنظيمي والقانوني بشكل أفضل. (الثور، ٢٠٠٦ :٦)

ولقد ظهرت خلال سنوات العقد الأخير من القرن الماضي عدد من الوثائق والقوانين التى تتمحور حول الاتجاهات الجديدة بسياسات الدولة بصفه عامة والتنمية الزراعية و الريفية و البحوث والإرشاد بصفه خاصة لتكون دليلاً للتعديلات الهيكلية والإصلاح الاقتصادي و الإداري في القطاع الزراعي،وذلك إبتداء ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والإداري الشامل لتنفيذ الخطة الخمسية الحكومية ١٩٩٥-٢٠٠٠ و وثيقة أجندة عدن لمشروع تطوير الإدارة في القطاع الزراعي و التي اقرتهاالحكومة في ٢٠٠١م و إعادة الهيكلة لوزارة الزراعة والري عام ٢٠٠٦م ، علي المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية (الشرجبي، خليل منصور، واسماعيل محرم ، ٢٠٠٧ : ٩) .

مشكلة البحث:أسهم جهاز الارشاد الزراعى فى اليمن من خلال النشاطات التعليميه الزراعية المختلفة وبمساندة ودعم خارجيين في اكساب المعارف و المهارات و الاتجاهات و السلوكيات الايجابية لعدد كبير من المستفيدين، الذين حصلوا على الخدمات الارشادية. إلا أن مأطرأ على الجهاز الارشادى من تغيرات متعددة فى الهيكل التنظيمى من خلال تكرار التغييرات التنظيمية و الهيكلية المؤسسية ، وذلك بربطة بهئية البجوث الزراعية مرات عدة وفصله عنها في العقدين الأخيرين، نتج عنه اثار قانونية وإدارية وتمويلية و كان آخرها تشكيل المجالس المحلية بالمحافظات بموجب القانون رقم (٤) لعام ٢٠٠٠م الذي أقر تبعية أجهزة الدولة الخدمية عامة والقطاع الزراعي خاصة علي المستوي الإقليمى و مراكز المحافظات و المحلي لتلك المجالس المحلية على مستوى المديريات و القرى وادت الظروف السابقة بعضهاأوجميعهاإلى تضارب وعدم استقرار السياسات الزراعية بالاضافه إلى الازدوجية في تطبيق منهجيات الإرشاد الزراعي المعتمدة ، ناهيك عن تعذر إمكانية تطويرها وتكييفها بشكل إيجابي وخلاق ،فضلا عن استخدام موزانات الإرشاد الزراعي وموارده لأغراض اخرى غير ارشادية (منظمة الاغذية والزراعة، ٢٠٠٦م). وقد ترتب على كل ذلك تداخل الأختصاص مع الأجهزة الاخرى وتضارب الأدوار لتقديم الخدمات الارشاديه والضعف الواضح فى مخرجات العمل الأرشادي وأهتزاز ثقة المزارعيين بالمرشدين الزراعيين ومنظماتهم .

مما سبق تطرح الدراسة تساؤلاً جوهرياً يتمثل في :
هل هناك ضرورة لمراجعة واصلاح النظام الارشادي في اليمن لتطوير الخدمات الإرشاديه القائمه لتقوم على الطلب والعرض ليصبح عملاً إرشاديا فاعلاً إدارة وتمويلاً ومنهاجاً ومن ثم تطويره ليصبح ارشاد خاص والى جانب الإرشاد الزراعي العام وماهي مبررات ودواعي أسباب هذا التطوروالتحسين للبيئة الداخلية والخارجية للعمل الإرشادي؟

أهداف البحث

يستهدف البحث تحقيق ما يلي:

- استطلاع آراء الأخصائيين الأكاديميين و الباحثيين الزراعيين والمديرين والمشرفيين العاملين بالإرشاد الزراعي هل هناك ضرورة لمراجعة واصلاح النظام الإرشادي في اليمن .
- المفاضلة بين النظام الإرشادى العام و الخاص من حيث :فاعليه تعليم الزراع، والكفاءة فى الوصول الى الزراع لتحقيق التغطية الارشادية.

المنهج البحثي

اعتمدت الدراسة على إطار اصلاح نظم الإرشاد الزراعي والذي تبنته منظمة الفاو كإطار عمل مرجعي لفهم السياسة الوطنية للتنمية الريفية والزراعية والأمن الغذائي ووضع تصوراً للتنمية المستهدفة في السنوات العشرين القادمة ، التي تستوجب اتخاذ قرارات أكثر فعالية تتعلق بالسياسات التي قد تكون كلفتها عالية من حيث الوقت والمال والجهد الى جانب المتابعة الفعالة للتقدم المستمروضرورة أن ينظرواضعي السياسات أولاً إلى نظام الارشاد الزراعي الوطني القائم لتحديد مدى حاجة هذا النظام إلى الإصلاح من عدمه ويوفرهذا الإطار نموذجاً معيارياً لمراجعة النواحي المتعلقة بخمسة محاور السياسات والبنية التنظيمية والتمويل والتوظيف والعمل الميداني في خدمات الإرشاد الحالية. وقد عهدت الدراسة إلى استخدام الأدوات التالية:

أولاً: عينة البحث الاستكشافى ونطاقه

- الفئة الاولى : قوامها ٢١ من الباحثين فى قطاع الارشاد بالهيئة العامة للبحوث الزراعية الحاصلين على مؤهل عالى ماجستير ودكتوراه ارشاد زراعي.
- الفئة الثانية : ويمثلها٢١ من الأكاديميين فى كلية الزراعة جامعة صنعاء قسم الإرشاد الزراعي لقدمها فى التعليم الزراعي تتجاوز الثلاثين سنة وسوف ياخذ المجتمع كامل تقريبا".
- الفئة الثالثة : وتتكون من ٢١ فرد من القيادات الإرشادية فى هيئة تطوير تهامه لعراقة العمل الارشادي فيها حوالى (٤٥ سنة) وللاستثمارات الزراعية الكبيره من مصادر محلية وخارجيه التى اتفقت فى نطاق عملها ولتوفر كادر ارشادي نوعي فيها واكب كل مراحل تطور العمل الارشادي ، وهم على النحو التالى ٦ مديرين و ١٥ مشرفين ارشاديين.

ثانياً: عينة البحث التطبيقى ونطاقه

استهدفت الدراسة بهذة المرحلة التعرف على آراء المبحوثين في فاعلية وكفاءة النظام الإرشادي بنوعيه العام والخاص على النحو الآتي:

- الفئة الأولى: الباحثين في المجال الإرشادي وهم حملة الدكتوراة في الإرشاد الزراعي و الاقتصاد والتنمية الريفية و المجتمع و المرأة الريفية في كلية الزراعة جامعة صنعاء وعدن واب وعددهم ٤١ و تم أستيفاء ٣٧ استمارة منهم .
- الفئة الثانية : حملة الدكتوراه في هيئة البحوث الزراعية (٦٤) مبحوث تم استيفاء٥١ استمارة منهم .
- الفئة الثالثة: لمديرين والمشرفين الإرشادين في الجهاز الارشادي باليمن واجمالي عددهم يصل لتحو(١٣٦) مبحوث تم استيفاء١٢٧أستمارة منهم.

عملية جمع البيانات

استغرق للمرحلتين قرابة ستة أشهر بإشراف الباحث ومساعدة المشرف المحلي : شهرى يوليو وأغسطس سنة ٢٠٠٨م للبحث الأولي والفتره مايو- أغسطس عام٢٠١١م للبحث التطبيقي النهائي .

الوسائل الاحصائية

استخدمت النسب المئوية ومربع كاى لمعالجة البيانات وتفسيرها ومناقشتها.

الاستعراض المرجعي

- **اللامركزية والخصخصة : المدخل الرئيس لإصلاح النظام الإرشادي عالمياً**

يتوقف نجاح مستقبل جهود التنمية الزراعية والريفية في البلدان النامية على الخبرات الفنية و توافر الموارد ، و استعداد الحكومات لتحديد أدوارمؤسساتها با لمشاركة للريفيين في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية الريفية , ولايزال التشجيع مستمراً للبلدان النامية لتحقيق اللامركزية في نظم الإرشاد وإدخال الاصلاحات التنظيمية (على سبيل المثال لتحسين الإدارة والمساء لة) وذلك لتحقيق أهداف التنمية الريفية، وزيادة النمو الاقتصادي، والمشاركة الشعبية في التنمية ، وبالإضافة إلى ذلك تنفيذ اللامركزية تساعد على تمكين التشريعات والقوانين التنظيمية من توصيف دور ومهام الإرشاد في مختلف المستويات،وحدود السلطة والمسؤوليات ، وتحدد آليات التنسيق والترابط بين مستوياتة المختلفة، وكلها أمور ضرورية للنجاح في اتخاذ القرار (Watts (2002 (Cohen and Peterson, 1999: p.136 .(*p*.8)

وتبرز مشاكل التعقيد والاستجابة والتمويل والفعالية من حيث التكلفة والطلب المتزايد على الخدمات المحلية، على المستوى المؤسسي، كلها تحديات يجب أن يعالجها الارشاد (Swanson and Sami, 2002: p. 1).

وقد أظهرت دراسات منظمة الأغذية والزراعة، أن تطبيق اللامركزية في بعض البلدان انطوى على تحويل المسؤوليات عن أنشطة الإرشاد الزراعي من الحكومة المركزية إلى الشركات الخاصة واتحادات المزارعين والمنظمات غير الحكومية لتوفير خدمات الإرشاد الزراعي في بلدان مثل استراليا وهولندا، في حين تصبح الشريك الرئيسي في نقل التكنولوجيا الزراعية في البرازيل وتنفذ خدمات الإرشاد الزراعي بدعم جزئي من الحكومة (Rivera, 2000: p. 1) .

وفي المكسيك وغيرها من بلدان امريكا اللاتينية التي تمر بمرحله انتقالية نحو نظام اللامركزية لخدمات الإرشاد اقليمياً، كماهو الحال في ملاوي وأوغندا وبالتعاون مع البنك الدولي قدم مساعدة لخطة التحول الإداري والمالي للسلطة المحلية وبشراكة مجموعات المزارعين ، وبالمثل في اليمن البنك الدولي قدم مساعدة في تنفيذ خططها باعطاء المزارعين مسؤوليات أوسع ارشادياً لتعزيز

خدمات الإرشاد آلتعاونية بهاوكذلك اندونسيا وايران والفلبين. (Llambi And Lindeman: 2001).

- **تجارب الخصخصة والإستراتيجية المستقبلية لإصلاح الإرشاد الزراعي :**

اتجهت العديد من البلدان النامية الى تخصيص خدمات الارشاد الزراعي جزئيا" أو كليا" وبطرق عده، مثل الاسناد الخارجي واسترداد التكلفة والتعاقد ،عبرعن هذا التوجة نموذج ، مثل كوستاريكا تتمتع بنظام فريد تزود فيه الحكومة المزارعيين ببطاقات ارشاد يمكن استخدامها للحصول على نصائح الارشاد من اخصائين في القطاع الخاص، وفي انجلترا تطور نظام الارشاد العام مع الوقت وتحول الى استشارات خاصة، وكانت النتيجة الايجابية زيادة فعالية وكفاءة الموظفين ، أما النتيجة السلبية حرمان صغار المزارعيين من الارشاد بسبب عدم مقدرتهم أواستعدداهم للدفع، ادى ذلك لوضع الحكومة يدها من جديد على وظائف استشارية كانت ملكاً للقطاع الخاص، بسبب عدم رضاء المزارعيين عن اداء القطاع الخاص لها، وفي هولندا حوالي ٦٠% من ميزانية الارشاد ياتي من المزارعيين ، بينما توفرالحكومة٤٠% المتبقية، وشملت منافع ذلك الاجراء زيادة الفعالية وتحسين جودة ونوعية الخدمة المقدمة والتوجه نحو المستهدفيين والرضاالوظيفي للعاملين، وتوسيع الفرص التسويقية التنافسية للمزارعيين (Garforth 2002: 1-3).

ولقد أدركت العديد من النظم الإرشادية التي تمر في طور تعديل وتحسين لخلق مرونة اكبر وايجاد شركاء متعددين لتمويل الخدمات الاستشارية الزراعية، ضمن سياسات رئسيه تبنتها الحكومات ومنظمات المزارعيين تحت ثلاثة ابعاد أومستويات لخصخصة الارشاد الزراعي على النحو الاتي :-

١- التمويل العام من قبل دافع الضرائب لانواع الخدمات التي تهم الجمهور العام بشكل مباشر فقط.
٢- فرض رسوم مباشرة على بعض الخدمات الخصوصية التي لها عوائد مباشره (على شكل تحسين في الدخل).
٣- التمويل المختلط الذي تتقاسمة مساهمات القطاع العام والاتحادات المهنية الخاصة لبعض الخدمات التي يتقاسم فوائدها الطرفان.(legouis,1991:32)

وجدير بالذكر أن التطور في الاشكال الجديدة للدعم المالي المقدم للارشاد هو التوجة نحو مصادر التمويل المختلطة مما يعكس الاستراتيجئيات الرامية الى التمكن من الوصول إلى مصادر اضافية للتمويل، من خلال اقامة شبكات تنسيق ارشادي عام وخاص في العديد من البلدان النامية عملياً كأنماط بديلة لتقديم الخدمة مع تشجيع المبادرات الخاصة المشتركة، ومشاريع المزارعيين التعاونية وتدعيمها كمرحلة انتقالية وصولاً لخصخصة سلسه لجهاز الارشاد العام إذ اقتضى الامر ذلك. (Wilson,1999:87)

نتائج البحث:

أولاً البحث الاستطلاعي:

تضمن بشكل عام التعرف على اراء المبحوثين فى الفئات الثلاثه حول ٣٣ عبارة هى فقرات اطار دليل التحديث لنظم الارشاد الزراعى بعد تكييفة لتلائم الظروف المحليه الحالية للارشاد الزراعى وخصوصيه التجربه الارشاديه فى اليمن التى لايتعدى عمرها ال٤٥سنه وظلت لفتره طويلة اسيرة الخبراء الاجانب وكانت النتائج هل تنطبق ام لاتنطبق على النحو التالى :

تشير بيانات الجدول (١) ان غالبيه المحبوثين فى الفئات الثلاثه يرون بأن هناك حاجة ماسه لتحديث النظام الإرشادى فى اليمن حيث جات الاجابات لاكثر من ٦٠,٧% لفقرات الاطار كانت لاتنطبق على العمل الارشادى فى الظروف الحالية وكانت فى حدود ٢٠ عبارة من ٣٣ عبارة هى اجمالى فقرات الدليل المطبق على النحو التالي:-

- محور السياسات والبنية التنظيمية:٧عبارات لاينطبق من إجمالي١٢عباره.
- محور التمويل والتوظيف:٣ لاينطبق من أجمالي٥عبارات
- محور العمل الميداني:١٠عبارات لاينطبق من أجمالي١٦عبارة، وهذا يعنى أن الخلل شامل كل محاور النظام الارشادي ، ولذا توصي الدراسه ضرورة مراجعة واصلاح الارشاد الزراعي في اليمن وربما اعادة هيكلته في نهاية المطاف بحسب دليل ال FAO لاصلاح انظمة الارشاد الزراعي بالعالم.

جدول (١) يوضح التوزيع النسبي لاستجابة المبحوثين لإجمالي عبارات الدليل الارشادي

االعبارات	العدد	النسبة المئوية **%**
ينطبق	١٣	٣٩,٣
لا **ينطبق**	٢٠	٦٠,٧
الإجمالي	٣٣	١٠٠

ثانياً: البحث التطبيقي

أ- فاعلية الأسلوب الإرشادي

تضمنت الدراسة مقارنة بين فاعلية التعليم الإرشادي العام والخاص من وجهة نظر المبحوثين . وكانت آراء المبحوثين في الاسلوب الاكثر فاعلية في تعليم المزارعيين، العام أم الخاص في ظل الظروف الحالية للعمل الارشادي الزراعي في اليمن على النحو الإتي:

أشار معظم المبحوثين من العاملين بالإرشاد الزراعي (٨٣.٥ %) إلى تفضيلهم التعليم الارشادي العام واعتباره أكثر فاعلية من التعليم الارشادي الخاص من وجهة نظرهم ، كما رأى أيضا معظم عينة الأكاديميين الزراعيين ذلك بنسبة ٧٠.٣% ، في جين انخفضت نسبة من يرون ذلك من الباحثيين الزراعيين لتصل الى ٥٦.٩% (جدول ٢) .

وكما تشير النتائج إلى أن التعليم الارشادي العام المدعوم من الحكومة اليمنية اكثر تاثيرا من الارشاد الخاص الذي يركزعادة على الربح ويهتم باحتياجات القادرين على الدفع وغالبية الزراع فقراء ومن مزارعي الكفاف وتضم صغار الحائزين. وللوقوف على الاختلافات بين فئات المبحوثين الثلاثة فيما يتعلق بتفضيلاتهم للاسلوب الارشادي الاكثر فاعلية (تاثيراً) في التعليم الإرشادي (العام أم الخاص)، تم تطبيق اختبار مربع كاى (x^2 test)، وأسفرت نتائج هذا الاختبار عن وجود اختلافات معنوية بين فئات المبحوثيين في هذا الصددعند مستوى معنوية ٠.٠١ .

وتعزى هذه الاختلافات لإرتفاع نسبة استجابات كل من المديرين والمشرفين العاملين بالإرشاد الزراعي (٨٣.٥%) والأكاديميين الزراعيين(٧٠.٣%) الذين فضلوا الأسلوب العام في التعليم الارشادي للزراع. بينما انخفضت نسب

من أشاروا إلى ذلك من المبحوثين من فئة الباحثين الزراعيين إلى ٥٦.٩%. (جدول ٢ ، شكل١)

جدول (٢) التوزيع العددى والنسبي لاستجابة المبحوثين تفضيلهم الاسلوب الإرشادي من حيث الفاعلية.

نوع العمل الإرشادي	فئات المبحوثين						إجمالي المبحوثين (ن)=٢١٥		قيمةمربع كاي المحسوبة	درجات الحرية	مستوى المعنوية
	أكاديميين زراعيين (ن)=٣٧		باحثين زراعيين (ن)=٥١		مديرين ومشرفين عاملين بالإرشاد الزراعي(ن)=١٢٧						
	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%			
عام	26	70.3	29	56.9	106	83.5	161	74.9	14.19**	2	0.01
خاص	11	29.7	22	43.1	21	16.5	54	25.1			
المجموع	37	100	51	100	127	100	215	100			

المصدر: استمارات الاستبيان

قيمة مربع كاي الجدولية(٥.٨٩) ** معنوي عند مستوى (٠.٠١)

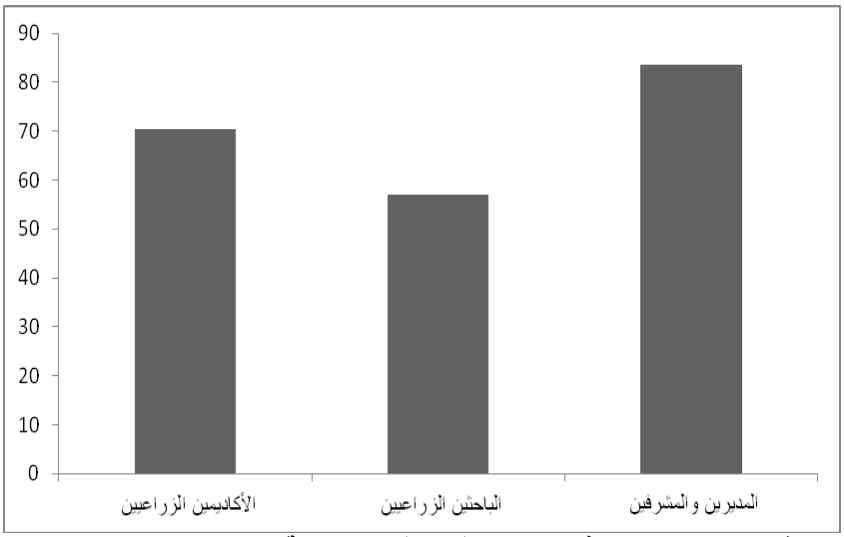

شكل رقم (١) : تفضيلات فئات المبحوثين الثلاث لفاعلية التعليم الإرشادى

ب- كفاءة الأسلوب الإرشادي .

كانت آراء المبحوثين في الاسلوب الاكثر كفاة، العام أم الخاص في ظل الظروف الحالية للعمل الارشادي الزراعي في اليمن على النحو الإتي:

أشار معظم المبحوثين من العاملين بالإرشاد الزراعي (٧٠.١%) إلى تفضيلهم الاسلوب الإرشادي الخاص واعتباره أكثر كفاة في الوصول للمزارعيين لتحقيق التغظية الإرشادية من الاسلوب العام من وجهة نظرهم ، كما رأت أيضا غالبية عينة الأكاديميين الزراعيين ذلك بنسبة ٥٦.٨% ، في حين انخفضت نسبة من يرون ذلك من الباحثيين الزراعيين لتصل الى ٥٤.٩% (جدول ٣ شكل ٢) .

كما تشير النتائج السابقة إلى اتفاق فئات المبحوثين الثلاثة على أن الاسلوب الارشادي الخاص اكثر كفاة من الارشاد العام لأنه متحرر من

البيروقراطية الحكومية وخدماتة تقوم على الطلب ويركز على العائد وتقليص النفقات والتزاماتة اقل حيث يهتم باحتياجات القادرين على الدفع فقط.

جدول (٣) التوزيع العددى والنسبي لاستجابة المبحوثين تفضيلهم الاسلوب الإرشادي من حيث الكفاة.

نوع العمل الإرشادي	فئات المبحوثين						إجمالي المبحوثين		قيمة مربع كاي	درجات الحرية	مستوى المعنوية ٠.٠٥
	أكاديميين زراعيين		باحثين زراعيين		مديرين ومشرفين عاملين بالإرشاد الزراعي						
	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%			
عام	١٦	٤٣.٢	٢٣	٤٥.١	٣٨	٢٩.٩	٧٧	٣٥.٨	٤.٧٢	٢	غير معنوي
خاص	٢١	٥٦.٨	٢٨	٥٤.٩	٨٩	٧٠.١	١٣٨	٦٤.٢			
المجموع	٣٧	١٠٠	٥١	١٠٠	١٢٧	١٠٠	٢١٥	١٠٠			

المصدر: استمارات الاستبيان

قيمة مربع كاي الجدولية(٥.٨٩)

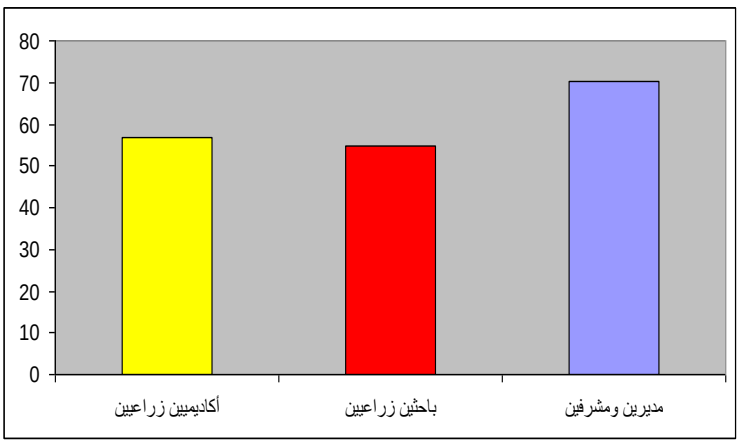

شكل رقم (٢) : تفضيلات فئات المبحوثين الثلاث لكفاءة تحقيق التغطية الإرشادية

المراجع:-

١- الشرجبي، خليل منصور، و محرم،اسماعيل (٢٠٠٧): تعزيز دور الإرشاد في ظل التغيرات الهيكلية الاقتصادية، دراسة قطريه،المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الخرطوم ،السودان .

٢- الثور، عبد الملك (٢٠٠٦) دراسة عن التخطيط والمتابعة والتقييم ،مشروع هيكلية القطاع الزراعي في الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والري، صنعاء.

٣- أبي سمرا، سلام (٢٠٠٥): تقرير نهاية الخدمة ، وزارة الزراعة والري، صنعاء .

٤- منظمة الأغذيه والزراعه العالمية F,A,O (٢٠٠٦) : تقرير حول إعادة الهيكلة في اليمن، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

5- Cohen, J. M and S. B. Peterson,1999.Decentralizatio n: A sampling of definitions. Working paper prepared in connection with the Joint UNDP-Government of Germany evaluation of the UNDP role in decentralization and local governance. October 1999.

6- Garforth, Chris (2002). ADAS and the privatizing and rural development, the World Bank Group.

7- Legouis, M. (1991). Alternative financing of agricultural extension: recent trends and implications for the future,in Rivera and Gustafson (1991).

8-Meadows D. L., (1992). Beyond the Limits: Confronting Global Collapse, Envisioning a Sustainable Future. Post Mills, Vermont: Chelsea Green Publishers.

9- Meadows, Donella H., Dennis L. Meadows, and Jorgen Randers. (1992). Beyond the Limits. Post Mills, VT.: Chelsea Hills Publishing Co.

10- Rivera, W. M. (2000). *Agricultural and Rural Development Worldwide: Options for Institutional Reform in the Developing Countries*. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations.

11-Wilson,M.(1999).Reducing the Costs of Public Extension Services: Initiatives in Latin America."Agricultural Extension: Worldwide Institutional Evolution and Forces for Change, chap. 2. W.M. Rivera and D.J. Gustafson, eds. Amsterdam: Elsevier.

12 –Watts R. L., (2002) . Intergovernmental collaboration in cases of shared domains or inevitable overlapping of responsibilities. Queen’s University – Kingston.

Reasons of Reforming Agricultural Extension in Yemen

Nabil.A. M. Alh0shipiri
College **PhD student** Department of Agricultural Extension-of Agriculture - Assiut University

Abstract:

The study aimed primarily at recognition the current situation of Agricultural Extension in Yemen through the views of all professional academics in the Faculty of Agriculture, agricultural researchers of Agricultural Research Authority, and managers and supervisors working at agricultural extension. The core issue of the present study is the need to review the agricultural system in Yemen according to standards manual work for comprehensive quality as well as the strategy proposed by the Food and Agriculture Organization of the United Nations' framework for policy-makers in developing countries to enhance repair agricultural systems in the world. The study was based on the descriptive and analytical method. The statistical tools such as percentages and Chi-square were used for data processing, interpretation and discussion. The exploratory study included a sample survey of 63 respondents(21 per category).The total applied sample has(215)respondents

divided into(37)onesfrom academics agricultural,(51)agricultural researchers,and(127)supervisors and managers of agricultural extension workers.Followings are some important results of the study:

It is necessary to review the agricultural extension system in Yemen as part of the logical postulates based on the views of nearly two thirds of the sample (60.7%). In terms of the optimal Agricultural Extension method for Yemen, about three-quarters of the research sample(74.9%) agreed that the governmental agricultural extension is more effective in the education of farmers, while the private agricultural extension is more efficient procedure for access of farmers to achieve extension coverage (64.2%).

Based on the study results, it is recommended to review and reform of the agricultural system in Yemen and restructure the agricultural extension system every appropriate period of time. Additionally,itis recommended to consider the principle of pluralism in providing extension services and promote competition to improve extension services for farmers.